قراءة في برامج وتصورات الأحزاب السياسية بالمغرب: أي حضور لقضايا البيئة؟

رشيد أزكاغ،
طالب باحث، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.

نورالدين الحايك،
أستاذ باحث، شعبة التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة،
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.

نورالدين الشيخي،
أستاذ باحث سابقا بشعبة الجغرافيا، كلية الآداب،
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.
rachid.azougagh@etu.uae.ac.ma

الملخص

في سياق التغيرات المناخية والبيئية التي يعرفها العالم، ظهرت الحاجة إلى ضرورة إدماج هذا البعد في برامج مختلف مدبري الشأن العام. والحزب السياسي كجزء من ذلك، ملزم بتبني تصورات واضحة تكون قضايا البيئة من ركائزها. ونظراً لأهمية البرنامج الحزبي كآلية للممارسة الديموقراطية، قمنا بقراءة نقدية، لمضامين مجموعة من البرامج الانتخابية الخاصة بالأحزاب السياسية المغربية ولتصوراتها عند وضع بعض المشاريع الاستراتيجية الوطنية، مركزين على الأحزاب الكبرى التي لها تجربة على مستوى التسيير والمعارضة، واختيار بعض الأحزاب الصغرى، مع الحرص على تقصي حضور القضايا البيئية ضمن أولوياتها، فخلصنا أن أغلب البرامج الحزبية نادرا ما تستند عند صياغة وعودها البيئية للتوجهات الاستراتيجية الكبرى، التي تبنتها الدولة بيئيا، من قبيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة 2016-2030، والقانون الإطار 99,12، والاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية 2009، والمخطط الوطني للماء 2030، والتركيز على قضايا بيئية محدودة: الطاقة المتجددة، وندرة الموارد المائية، وإعداد التراب، في حين أن أغلب القضايا البيئية شبه غائبة بها، والوعود البيئية التي سطرتها فضفاضة، ولا تتحدث بالتفصيل عنها، من خلال اقتراح أرقام معينة تلتزم بتحقيقها عند الوصول إلى السلطة، وهذا ما لمسناه في البرامج الحكومية لكونها امتداد لأفكار وآراء الأحزاب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبيئيا.

الكلمات المفاتيح: البيئة. الأحزاب السياسية، البرامج، التدبير.

مقدمة

تعد الإكراهات البيئية اليوم من أبرز القضايا العالمية راهنية، نظرا لكونها نتاج لمجموعة من التحولات المرتبطة بالتغيرات المناخية والتزايد السكاني، ما يهدد استقرار النظم الطبيعية ورفاهية الإنسان، ويستدعي اتخاذ إجراءات فورية ومستديمة على جميع المستويات والأصعدة، في خضم تزايد اهتمام الشعوب أفرادا وجماعات بخطورة الوضع، بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمجالية. ومن هذا المنطلق، أصبح لزاما على كل المتدخلين في تدبير الشأن العام إعطاء ما يكفي من الأفكار والتصورات وتنزيلها ميدانيا، من أجل معالجة الوضع.

تتطلب معالجة هذه التحديات تضافر الجهود من طرف الأفراد والمجتمع المدني والأحزاب والحكومة. فالأفراد وجب عليهم تبني سلوكيات مستديمة عند تعاملهم مع المجال بمختلف موارده كالتربة والنبات والماء والطاقة وغيرها. والجمعيات والأحزاب ملزمة بتبني أفكار صديقة للبيئة، من خلال تحسيس وتأطير السكان، وإنتاج برامج وتصورات بديلة تضمن للمنظومة البيئية استمراريتها. أما الحكومة، فإن مسؤوليتها أكبر، وتتمثل في وضع سياسات بيئية فعالة، تقوم على خلق شراكات داخلية وخارجية.

مما لا شك فيه أن الأحزاب السياسية، من أبرز الفاعلين سياسيا واجتماعيا، ولها من الصلاحيات والاختصاصات للقيام بهذا الدور المُلح خصوصا وأن لها صلاحيات واسعة، تتمثل في حق المرافعة على قضايا المواطن العامة، والبيئية على وجه الخصوص، لدى مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية، ولها الحق أيضا في تتبع ما يتم إنجازه من برامج وقوانين، والدعوة إلى تقويمها وتعديلها إذا تطلب الأمر. كما للأحزاب أيضا إمكانية نشر الوعي والتحسيس بأهمية مثل هذه القضايا، لكونها خُلِقَتْ من أجل تأطير المواطنين.

إن الحزب السياسي مُلزم بوضع برنامج ذي أبعاد بيئية واضحة، وتنزيله على أرض الواقع، خاصة عند تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام، كما أن تبنيه لسياسة بيئية يزيد من رفع عدد التدابير البيئية في مجال محدد. ويرى البعض أن من أسباب التدهور البيئي مثلا، الفشل السياسي في التدبير، نظرا لغياب إرادة سياسية حقيقية. لذا يرى الكثيرون أن المشاركة السياسية المبنية على أسس ديموقراطية، ضرورية لحل المشكلات البيئية مع صعود الحركات البيئية والأحزاب السياسية الخضراء، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين والعدالة في معالجة التدهور البيئي[1]. وفي المقابل، ورغم تزايد رغبة السياسيين في صياغة سياسة بيئية

1. Alina Averchenkova, Oleksandra Plyska and Jens Wahlgren, 2022, Addressing the climate and environmental crises through better governance: The environmental democracy approach in development co-operation, Westminster Foundation for Democracy, Clive House, 70 Petty France, London, SW1H 9EX, p. 5.

مستديمة، إلا أنه عادة ما يُنظر إلى الأحزاب على أن دورها هامشي وغير مهم في ممارسة التدبير البيئي.[1]

ساهمت الأحزاب السياسية المغربية منذ نشأتها الأولى خلال فترة الاستعمار، في خلق دينامية سياسية، والمشاركة إلى جانب باقي المؤسسات في تدبير قضايا المواطنين، من خلال اقتراح حلول والتزامات في البرامج الانتخابية. وارتباطا بهذا السياق، فإن مسؤولية هذا التنظيم السياسي كبيرة في اقتراح حلول عملية لمختلف قضايا البيئة، التي تُميز المجال المغربي وتَحُدُّ من وتيرة تنميته. وهذا ما سنحاول الكشف عنه في هذا المقال، من خلال تقييم الحضور البيئي في برامج الأحزاب السياسية المغربية بالتركيز على البرامج الانتخابية لسنة 2021، وفي تصوراتها عند وضع بعض المشاريع الاستراتيجية كالنموذج التنموي الجديد، وعند إعداد البرامج الحكومية. وعززنا ذلك ببعض الأمثلة المحلية من بعض الجماعات الحضرية شمال البلاد.

1- سياق دولي ساهم في ولادة أحزاب ذات مرجعية بيئية

1-1- صحوة بيئية على مستوى أحزاب عديدة بأوربا

أصبحت قضايا البيئة من اهتمامات مختلف المؤسسات والمتدخلين في تدبير الشأن العام خصوصا بالدول المتقدمة. إذ تُسارع الحكومات والدول الزمن من أجل وضع خطط وحلول بديلة، تحفظ استدامة الموارد الطبيعية، وتضمن استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستمدت هذه اليقظة من الحركية التي ميزت هذه المجتمعات، والمتمثلة في بروز أصوات من تنظيمات جمعوية وسياسية، تنادي بضرورة إدماج البعد البيئي في تدبير الشأن العام.

استثمرت بعض الأحزاب السياسية في أوربا وكندا وأستراليا هذا البعد، لتؤسس لمرحلة جديدة تمثلت في إعطاء الأولوية لقضايا البيئة والتغيرات المناخية في البرامج السياسية، إضافة إلى تأسيس أحزاب تُسَمَّى أحزاب الخضر أو أحزاب إيكولوجية أو أحزاب بيئية، وهي عبارة عن أحزاب سياسية ومنظمات تهتم بالطبيعة، وتدعو لنهج سياسة من أجل الحفاظ على البيئة. وأغلب هذه الأحزاب السياسية يسارية-اشتراكية، ظهرت لأول مرة في مجموعة من الدول الأوربية، أي في الدول الصناعية الملوثة للبيئة، وكان هذا هو الهدف من ظهورها. ومن أهمها نذكر حزب الخضر في فرنسا الذي تأسس سنة 1984، وحزب الخضر الألماني الذي تم تأسيسه سنة 1980، حيث تدرج في المسؤولية من المحلي إلى الوطني من خلال المشاركة في الحكومة. كذلك هناك حزب الخضر الأوربي الذي تأسس سنة 2004 ومقره في بروكسل، ويضم 44 حزبا أخضرا أوربيا. كما شهدت دول متقدمة أخرى تأسيس هذا الصنف من الأحزاب، خصوصا بأستراليا من خلال حزب» الخضر الأستراليون» الذي تم تأسيسه سنة 1992. وكل هذه النماذج وغيرها، كانت أهدافها كالتالي:

1. Lahouari Bounoua, 2024, Urban Sustainability Development in Morocco, a Review Urban Sci. 2024, 8, 28, p. 1.

- وضع سياسة إيكولوجية من أجل الحفاظ على البيئة؛

- المساهمة في عملية التشجير والعناية بكل ما هو طبيعي؛

- تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- المساواة بين الأجناس؛

- احترام التعددية الثقافية.

إن الصحوة البيئية التي سُجلت على مستوى أحزاب عديدة ببعض دول الشمال، قابَلها تعثر كبير على مستوى مجموعة من الأحزاب التي قَلَّما أدرجت البيئة ضمن أولوياتها، وتأخر واضح في الجانب الآخر، إذ تأخرت أحزاب دول الجنوب والمغرب من بينها، في تبني القضايا البيئية كمرجعية لها. ويرجع ذلك لعدة عوامل أبرزها حداثة هذه المؤسسات السياسية التي ظهرت في غالب الأحيان خلال فترة الاستعمار، بل لم تعرف انطلاقتها الحقيقية نحو المشاركة في تأطير أفراد المجتمع والمساهمة في تدبير شؤونه إلا بعد حصولها على الاستقلال.

1-2- الأحزاب السياسية البيئية: تجربة فتية بالمغرب

إن تجربة الأحزاب البيئية بالمغرب مازالت فتية، لم تصل بعد لمستوى النماذج الغربية، لا من حيث إشعاعها وموقعها داخل المنظومة السياسية الوطنية، ولا من حيث تحملها المسؤولية في تدبير شؤون المواطنين وطنيا ومحليا. وتقتصر تجربة الأحزاب ذات التوجه البيئي بالمغرب، على حزبين حديثي النشأة، حزب البيئة والتنمية ذو مرجعية ديموقراطية بيئية وتأسس سنة 2002، وحزب اليسار الأخضر ذو التوجه اليساري والذي تأسس سنة 2010. لكنهما يظلان شبه غائبين على مستوى الساحة الوطنية والمحلية، وليس لهما أنشطة وتواصل مع المجتمع، بحيث تظهر في فترة الانتخابات فقط بعض الشعارات، وبشكل ضعيف مقارنة مع باقي الأحزاب الأخرى.

وضع حزب البيئة والتنمية برنامجا يطرح من خلاله مختلف القضايا والمشاكل، التي يعيشها المغاربة في مختلف المجالات. وانطلق من مجموعة من الأسس والمبادئ، أهمها جعل البيئة قيمة مضافة للحقل السياسي والمعرفي والوطني، والمحافظة على مختلف الثروات الطبيعية، والتصدي لكل أشكال استنزافها. كما يرى الحزب أن من شروط التأهيل السياسي الشامل للبلاد، دسترة الحق في بيئة سليمة. وحدد الحزب مجموعة من الأهداف والغايات البيئية، تميزت بالتنوع والتعدد، ومن بينها:

«- تأهيل الفلاحة باعتماد برامج مندمجة وطويلة الأمد، تضمن لها مقاومة التقلبات المناخية والمحافظة على الثروات الطبيعية (غابات، وأنهار، ومحميات، والبحر والمحيط)؛

- الحق في توفير السكن اللائق لكافة المغاربة؛

- العمل على توفير أفضية ومساحات خضراء بالمدن، تلتزم باحترام المعايير المعمول بها وطنيا؛

- منع البناء في مجاري المياه المعرضة للفيضانات؛

- تدعيم السياحة الإيكولوجية بالتعريف والتكوين ومشاركة الجمعيات المحلية؛

- مراجعة أساليب الري واعتماد التقنيات الحديثة للحد من تبذير المياه؛

- الحد من التصحر وتشجيع التشجير لمقاومة تقلص المساحات الغابية؛

- دسترة البيئة وإدخالها في كل المعادلات الاقتصادية والاجتماعية؛

- إدخال البيئة كعنصر أساسي في كل المخططات المبرمجة لإعداد التراب الوطني؛

- تشجيع استعمال الطاقات المتجددة»[1].

لقد وضع حزب البيئة والتنمية القضايا البيئية ضمن أولوياته، من خلال تخصيص حيز مهم للحديث عن أهم الإكراهات التي تواجه المجال الوطني، وتقديم اقتراحات عامة حول البديل البيئي الذي يجب إدماجه في مختلف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما حزب اليسار الأخضر المغربي، فقد انطلق من مبادئ الفكر البيئي لحركات الخضر في العالم، والمتمثلة في مجموعة من القواعد التوجيهية والمنطلقات النظرية، كالديمقراطية المجالية، وكذا أبعاد التنمية المستديمة.

كما تتحدد اختيارات حزب اليسار الأخضر المغربي السياسية، وأسس برامجه العامة والعملية، على قناعات أساسية من أهمها:

«- ضرورة العدالة الاجتماعية، من خلال التوزيع المنصف للثروات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية سواء على المستوى الوطني أو العالمي، بما يوفر الاستجابة للحاجات الأساسية للإنسانية، ويؤمن فرص التنمية الشخصية والاجتماعية لكل المواطنين والمواطنات ويحفظ أمنهم، ويضمن لهم المشاركة في تدبير شؤونهم العامة؛

- ضرورة المراجعة الجدرية لأنماط استغلال الثروات الطبيعية واستثمار التكنولوجيا والبحث العلمي، ومختلف التدخلات البشرية في النظام الإيكولوجي، وكذا إعادة النظر في أنماط الاستهلاك للأفراد والجماعات، بما يضمن حماية توازن النظام الإيكولوجي، وديمومة الحياة الكريمة للإنسان، وتأمين الموارد الطبيعية للأجيال القادمة»[2].

حَدَّدَ حزب اليسار الأخضر المغربي مجموعة من الأهداف في برامجه، أهمها:

---

1. حزب البيئة والتنمية، بدون تاريخ، البرنامج الأساسي.
2. حزب اليسار الأخضر المغربي، بدون تاريخ، القانون الأساسي الداخلي، ص 2-3.

«- نصرة قضايا البيئة في العالم، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتطوير علاقات التعاون والتضامن في إطار الاحترام المتبادل مع هيئات وحركات الخضر في العالم، ومع القوى الديمقراطية والاشتراكية والحداثية، التي تعمل من أجل تقدم وازدهار الإنسانية؛

- دعم الفضاء المتوسطي بما يخدم تكامل الحضارات واللغات والثقافات، ويؤمن خدمة مصالح الشعوب المتوسطية في التقدم والسلم والمواطنة المتساوية في كل ضفاف المتوسط؛

- إقرار الديمقراطية في المجتمع والدولة في كافة أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية والجهوية والتنموية، وذلك بالدفاع عن الحداثة والعقلانية في الحكم والتدبير بما في ذلك تحديث النظام السياسي، بالارتكاز على مبادئ العدالة والمساواة والتضامن، واحترام الكرامة الإنسانية والإنصاف الاجتماعي والحكامة الأمنية، واحترام حقوق المواطنات والمواطنين والعمل من أجل سلامة البيئة وحمايتها؛

- تحقيق تنمية مستديمة تستجيب لحاجات المواطنين والمواطنات في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

- تأمين الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة والحفاظ على التوازن البيئي، ومحاربة كل أشكال التلوث وتشجيع البحث عن الطاقات البديلة والحفاظ على الماء؛

- الاهتمام بقضايا الهجرة والمهاجرين ومناهضة العنصرية. والعمل على دعم مطالب المهاجرين والمهاجرات من أجل ضمان حقوقهم وحقوقهن في الوطن الأصل والبلد المضيف بما يحقق المواطنة هنا وهناك».[1]

رغم أن الأحزاب البيئية بالمغرب لا زالت في بدايتها الأولى، مقارنة ببعض التجارب الغربية الناجحة، إلا أنها تبقى مقبولة خصوصا من حيث الأفكار المرتبطة بالبيئة والتنمية المستديمة، فقط ينقصها نوع من الحضور والتمثيلية داخل المجتمع وبعض المؤسسات السياسية، حتى تُبلور تصوراتها البيئية إلى مشاريع واقعية. في المقابل، تسعى الأحزاب التقليدية بدورها وبشكل متفاوت، إلى إقحام هذا البعد في برامجها.

2- حضور محدود للوعود البيئية في البرامج الانتخابية الخاصة بالأحزاب السياسية المغربية

2-1- التركيز على قضايا بيئية محدودة وبالتزامات فضفاضة

تتناول البرامج الانتخابية قضايا البيئة بشكل متفاوت بين حزب وآخر، بحيث نجد أحزاب

1. حزب اليسار الأخضر المغربي، بدون تاريخ، القانون الأساسي الداخلي، ص3-4.

تلامس مختلف المشاكل والتحديات البيئية التي يعرفها المغرب بشكل منظم، بتخصيص محور خاص بالوعود والاقتراحات في المجال البيئي، خصوصا بعض الأحزاب الكبرى، والتي لها تجربة على مستوى التسيير أو المعارضة، من قِبَلْ الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية.... ونجد في المقابل أحزاب تُقَدم مقترحات بيئية هنا وهناك، بشكل مندمج مع مضامين المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية.

عموما، هناك شبه إجماع من قبل الأحزاب السياسية الوطنية، على أهمية البعد البيئي ضمن تدبير الشأن العام وطنيا ومحليا. فمنها من برر ذلك من خلال ضرورة تنزيل مبادئ التنمية المستديمة، والأخرى أبرزت أهمية البعد البيئي في السياسات العمومية. وفي نفس السياق، بينت نتائج عمل ميداني أنجزناه سنة 2023[1]، أن هناك إجماعا من طرف الكتاب المحليين لمجموعة من الأحزاب السياسية على اهتمامهم بالقضايا البيئية المحلية والوطنية والعالمية، على أساس أنَّ ذلك نابع من كون:

- حماية البيئة أساس أي تنمية مستديمة؛
- البيئة هي الوسط المعيش من طرف الإنسان، وبالتالي ضرورة البحث عن حلول لمشاكلها؛
- الإكراهات البيئية أصبحت من مواضيع الساعة؛
- القضايا البيئية هي جزء من اهتمامات السياسي كفاعل جمعوي أيضا.

وانطلاقا من كل ذلك، قمنا بجرد الأولويات البيئية حسب برنامج كل حزب، وقمنا بترتيبها حسب الأهمية على الشكل التالي:

• قضايا التهيئة وإعداد التراب

أعطت الأحزاب السياسية المغربية لمسألة التهيئة وإعداد التراب الوطني أولوية ضمن برامجها الانتخابية، عَدَّته من أهم اَليات تحقيق التنمية الاقتصادية. وأكدت أن تنزيل ذلك مرتبط بثلاثة إجراءات أساسية، وتتجلى في:

- تجويد الإطار القانوني المنظم لسياسة إعداد التراب بشكل يعطي أهمية للبعد البيئي؛
- إصلاح المؤسسات ذات الصلة بسياسة التهيئة وإعداد التراب؛
- جعل محور السكن اللائق أهم مرتكزات سياسة التهيئة وإعداد التراب.

1. بحث ميداني أنجزناه سنة 2023، على شكل مقابلات أجريناها مع مجموعة من ممثلي المكاتب المحلية للأحزاب السياسية بكل مم الأوساط الحضرية التالية: الفنيدق، والمضيق، ومرتيل، وواد لو، شمال المغرب.

ونجد مثلا، أن حزب الاستقلال قَدَّم وعودا تصب في نفس الإطار، وبلورها من خلال أهداف وتدابير، أهمها:

- إعداد التراب الوطني بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة؛

- إصلاح المنظومة القانونية للتعمير؛

- تفعيل الهياكل المؤسساتية المعنية بإعداد التراب الوطني...؛

- وضع إطار قانوني لإعداد التراب الوطني والتنمية المستديمة؛

- التعجيل بإصلاح المنظومة القانونية للتعمير؛

- وضع مرجعيات جديدة بهدف تحيين الترسانة القانونية (القانون90-12 والقانون 90-25)».[1]

أما حزب الأصالة والمعاصرة، فصاغ وعوده الانتخابية على الشكل التالي:

«- إعادة توجيه مهام الوكالات الحضرية، وإسناد مهمة تحفيز وثائق التعمير إليها، إضافة إلى مهام تنشيط المناطق الحضرية الجديدة المبرمجة ومشاريع التحديث الحضري، والمشاركة في رؤية التنمية الحضرية؛

- تبني إطار قانوني جديد بالنسبة لمخططات التهيئة وحماية المدن العتيقة؛

- وضع مخطط خاص بتحسين إطار عيش ساكنة المناطق الحساسة (الجبال، الواحات، السواحل...)، وتوطيد مقاومتهم في وجه التقلبات المناخية»[2].

• قضية الطاقات المتجددة

تُعد الطاقات المتجددة من الأوراش التي تحظى بأهمية ضمن السياسة العامة للدولة، خصوصا بعد تبني الميثاق الوطني للنجاعة الطاقية منذ سنة 2009. لذا فالأحزاب السياسية ملزمة بتبني هذا الورش عند صياغة برامجها الانتخابية.

نجد حزب التجمع الوطني للأحرار مثلا، يرى أن تنمية القطاع الصناعي رهين باستعمال الطاقات النظيفة، وأكد في برامجه الانتخابية على ضرورة «دمج المكون المتعلق بنزع الكربون في تطوير المناطق الصناعية، في سبيل المواءمة مع انتظارات أسواقنا الخارجية، حيث تستهدف ضرائب الكربون على الحدود مع الاتحاد الأوروبي 65% من صادراتنا الصناعية. واستجابة لانتظارات الفاعلين الوطنيين والمستثمرين الدوليين، سنطور عرضا لوجستيا لعقارٍ خالٍ من الكربون وجاهز للتسليم. ستخصص لهذا الغرض ميزانية قدرها 2 مليار درهم على مدى السنوات

1. حزب الاستقلال، 2021، البرنامج الانتخابي، ص19.
2. حزب الاصالة والمعاصرة،2021، البرنامج الانتخابي، ص29-31.

الثلاثة المقبلة من أجل مواصلة تطوير عرض إيجار تنافسي وتمويل إحداث حقول للطاقة الشمسية أو الريحية توجه لتزويد المناطق الصناعية بالطاقات النظيفة»[1].

أما حزب الاتحاد الاشتراكي، فبدوره قدم وعودا مرتبطة أساسا بتعزيز الإطارين القانوني والمؤسساتي، كقاطرة أساسية لتنزيل ورش النجاعة الطاقية، وتتمثل في:

«- متابعة الجهود التشريعي والتنظيمي التي بدأت في مجال تطوير الطاقات المتجددة؛

- تنسيق وتوحيد جهود مختلف المؤسسات المعنية والفاعلين في القطاعين العام والخاص، من أجل التنفيذ الفعال للمقتضيات القانونية.

- توسيع صلاحيات واختصاصات الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من خلال الوسائل التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى توسيع مجال تدخلها ليشمل الغاز الطبيعي، أو حتى جعلها في نهاية المطاف هيئة لضبط الطاقة على غرار هيئات الضبط الأوروبية والمتوسطية والإفريقية»[2].

• قضية ندرة الماء:

تبنى المغرب في السنوات الأخيرة مجموعة من المخططات والاستراتيجيات لمواجهة مشكل ندرة الموارد المائية، ومن أبرزها الاستراتيجية الوطنية للمياه 2010-2030. ونظرا لأهمية الموضوع كرافعة لتحقيق التنمية المستديمة بالمجال الوطني، ولتنمية القطاع الفلاحي، أكد تحالف فيديرالية اليسار على:

«- تنويع مصادر المياه من خلال إنشاء محطات تحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي؛

- بناء سدود وبحيرات على سفوح التلال منخفضة التكلفة في المناطق شبه القاحلة؛

- تشجيع الزراعة الأكثر اقتصادًا لموارد المياه؛

- إحداث ضريبة على التلوث؛

- وضع استراتيجية لترشيد مياه الري أكثر ملاءمة لسياق الإجهاد المائي».[3]

وَقَدَّمَ حزب الأصالة والمعاصرة بعض الإجراءات لتطوير قطاع السقي، في ظل تراجع الموارد المائية، من خلال:

«- تعميم استعمال أنماط السقي المسؤولة بيئيا، والتي سَتُمَكِّنُ من اقتصاد الماء بنسب تتراوح

1. حزب التجمع الوطني للأحرار، 2021، البرنامج الانتخابي، ص101.
2. حزب الاتحاد الاشتراكي، 2021، البرنامج الانتخابي، ص 111.
3. حزب تحالف فيدرالية اليسار، 2021، البرنامج الانتخابي، ص 54.

ما بين 20% إلى 50%، والتي ستنتج عنها مردودية غير مباشرة مهمة، خاصة فيما يتعلق بانخفاض الفاتورة الطاقية الناتجة عن ضخ المياه من الفرشة المائية، ومراقبة أفضل للأعشاب الضارة، وتحسين الطرق التقنية المستعملة، وخفض مُدَدِ السقي؛

- دعم المردودية من خلال توفير السقي التكميلي للمنتجات البورية التي تعتمد على المطر، والذي سيمكن من جلب مياه إضافية في حالات ضعف التساقطات المطرية. سيمكن هذا السقي التكميلي المقدر بنحو 100 ملم في السنة، من توفير حد أدنى من المردودية للفلاحين الصغار والمتوسطين، وبالتالي، زيادة ملحوظة في دخلهم»[1].

• قضية النفايات الصلبة والسائلة

أَوْلَى المغرب لقضية النفايات الصلبة والسائلة أهمية بالغة، إذ خصص لذلك مجموعة من القوانين والبرامج، أهمها البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والبرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة. ورغم ذلك فإن معالجة الأحزاب السياسية المغربية لذلك كان محتشما، من خلال إشارات بسيطة من طرف البعض منها. وإذا أخذنا حزب النهضة والفضيلة كمثال، نرى أنه حدد بعض التدابير كوعود انتخابية، ركزت على تطوير أساليب التدبير. فعلى مستوى «الوقاية العامة والنظافة والمحافظة على البيئة، فيتعين التسريع بإعمال الإجراءات التالية:

- تطوير الكيفية التي يتم من خلالها تدبير مجالات التطهير، وطرق معالجة النفايات بجميع أنواعها، والعمل على البحث عن شركات موضوعية ومنصفة سواء مع أجهزة الدولة أو الشركات والمؤسسات الوطنية؛

- تهيئة المطارح العمومية لاستيعاب النفايات ومراكز معالجتها؛

- تدبير موارد الصفقات المرتبطة بالنظافة، بحيث تتفادى الجماعة المحلية الكثير من النفقات وإثقال كاهل المواطن بالضرائب المباشرة وغير المباشرة بعلاقة مع التدبير الوقائي؛

-التجديد المستمر لقنوات الصرف الصحي والوادي الحار؛

- القيام بحملات تحسيسية دورية في مجال النظافة على مستوى الشوارع والأزقة والشواطئ والأماكن العمومية، بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني؛

- المراجعة الدورية لمقتضيات الاتفاقيات التي تم بموجبها تفويض التدبير في مجال النظافة إلى شركات خاصة»[2].

1. حزب الاصالة والمعاصرة، 2021، البرنامج الانتخابي، ص43.
2. حزب النهضة والفضيلة، 2021، البرنامج الانتخابي، ص 25.

• **الاهتمام بالمناطق الهشة والمجالات الطبيعية**

خصصت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة 2030 حيزا مهما للمناطق الهشة، كالسواحل والجبال والواحات والمجالات الطبيعية كالغابات، من خلال تقديم خطة تدبير على المدى المتوسط والبعيد. لكن القليل من الأحزاب السياسية المغربية التي جعلت من ذلك منطلقا لتقديم حلول عملية، للنهوض بهذه المناطق وحمايتها من مختلف مظاهر التدهور البيئي. فحزب الأصالة والمعاصرة دعا إلى « تعميم استخدام المواد المحلية في البناء، في المناطق ذات الحساس البيئية) الجبال، السواحل، الواحات (.»[1]. أما الحزب الاشتراكي الموحد، فقد قَدَّمَ وعودا، من أجل النهوض بأوضاع الواحات، وتهيئة السواحل ودعم المحميات الطبيعية، من خلال:

«- الشروع في مخطط مستعجل لحماية الواحات والحد من التصحر، وإطلاق برنامج غرس خمسة ملايين نخلة. والترافع لدى المؤسسات والجماعات والجهات، من أجل مضاعفة استنبات الأشجار وتوسيع [الأفضية] الخضراء...؛

- منع جرف الرمال الشاطئية والنهرية ونهبهما لما تخلفه من تدمير للبيئة؛

- وضع مخطط لحماية التنوع البيئي والحيواني، من خلال تعميم المحميات الطبيعية في كل الجهات؛

- إنشاء أطلس وميثاق وطني لحماية المناظر الطبيعية المغربية باعتبارها موردا أساسيا للسياحة»[2].

• حماية الموارد البحرية والمعدنية

لم يكن حضور الموارد البحرية والمعدنية بالشكل الكافي في برامج الأحزاب الانتخابية، رغم أن الاستراتيجيات الوطنية البيئية تُلِحُّ على ضرورة الاستثمار فيها وتثمينها. ولقد قدم حزب التقدم والاشتراكية في برامجه الانتخابية بعض من الاقتراحات لحماية الموارد البحرية، أبرزها:

«- تأهيل القطاع عبر تحديث وحدات الصيد وتكوين الصيادين والرفع من قدراتهم على تتبع واقتفاء أثر مسالك التوزيع ومحاربة التهريب؛

- محاربة جميع أشكال النهب وتقوية حراسة مناطقنا البحرية؛

- إدماج شروط مرتبطة بالحفاظ على الموارد، حماية البيئة، نقل التكنولوجيا، وضمان السيادة على ثرواتنا في الاتفاقيات الدولية (مع الدول أو مع الرأسمال الأجنبي)؛

1. حزب الاصالة والمعاصرة، 2021، البرنامج الانتخابي، ص 83.
2. الحزب الاشتراكي الموحد، 2021، البرنامج الانتخابي، ص13.

- تشجيع الاستهلاك الوطني من الأسماك، عن طريق إقرار أسعار تحفيزية ونظام ملائم للتزويد والعرض، في المدن والقرى على حد سواء؛

- العمل على بروز اقتصاد أزرق حقيقي، عبر التوظيف والاستثمار الأفضل لكل مؤهلات النمو المتوفرة في الزراعة المائية، والعمل على بروز السياحة الإيكولوجية والمنتجات الحيوية والبحرية وصناعة السفن، مع ما يستوجبه كل ذلك من تنمية البحث العلمي الخاص بعلم البحار»[1].

أما على مستوى الموارد المعدنية، فقد قدم حزب الاتحاد الاشتراكي مجموعة من الوعود والالتزامات من أجل حمايتها وتثمينها، وذلك باتخاذ إجراءات ذات طابع قانوني ومؤسساتي ومالي. وجاءت كالتالي:

«- تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي وتطهير التراث المعدني الوطني ووضع إطار قانوني، يحدد شروط وطرق تثمين الثروة المعدنية ذات الأصل البحري؛

-تحسين حكامة القطاع من خلال إنشاء وكالة وطنية مكلفة بإنجاز البنية التحتية الجيوعلمية، وضمان إنعاش القطاع المعدني والنفطي...، فضلا عن إنشاء نظام حكامة لتدبير الموارد المعدنية الموجهة نحو تحقيق المصالح الوطنية؛

-تشجيع البحث العلمي في الجيولوجيا والمعادن، لمواجهة التغيرات العميقة التي تشهدها الصناعة المعدنية في جميع أنحاء العالم؛

-اعتماد نظام ضريبي تحفيزي، خاصة في مرحلة البحث المعدني؛

-تحسين عرضنا القابل للتصدير من خلال تثمين المواد المحلية، بدلا من تصدير منتجات أولية بقيمة منخفضة؛

- تعزيز الكفاءات في المهن المتعلقة بالجيولوجيا والمعادن؛

- تثمين رأس المال البشري، من خلال ضمان ظروف جذابة للنساء والرجال العاملين في الصناعات المعدنية، من خلال منحهم حقوقا اجتماعية تضمن رفاهية العمال وظروف عمل لائقة».[2]

إن صياغة البرامج الانتخابية يجب أن تنطلق من المخططات والاستراتيجيات الكبرى، التي تتبناها الدولة في جميع القطاعات، وأن تنسجم مع مضامينها. والقيام بذلك فيه دلالات عدة، أبرزها أن الحزب السياسي بمناضليه وقياداته على وعي ودراية تامين، بمختلف السياقات الدولية والوطنية.

1. حزب التقدم والاشتراكية، 2021، البرنامج الانتخابي، ص.47
2. حزب الاتحاد الاشتراكي، 2021، البرنامج الانتخابي، ص 105-106.

2-2- توظيف محتشم للسياقات الوطنية البيئية عند إعداد البرامج الانتخابية للأحزاب

ارتباطاً بموضوع القضايا البيئية، اتخذ المغرب خلال العقدين الأخيرين مسارا مهما في تأطير المجال البيئي قانونيا، من خلال مضامين الدستور، والقانون رقم 12,99 (بمثابة ميثاق وطني للتنمية المستديمة) كإطار قانوني خاص بتنظيم الشأن البيئي بالبلاد. أما على مستوى التخطيط، فقد تم وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة 2030، والنموذج التنموي الجديد سنة 2021. وإداريا بتأسيس مؤسسات ذات اختصاصات بيئية مثل المجلس الوطني للبيئة سنة 1980، وتمت إعادة هيكلته سنة 1995. لكن كل ذلك لا نلمسه بشكل صريح في جل البرامج الحزبية، لا في التقديم لها، ولا عند عرض الالتزامات ذات الصلة بالشأن البيئي.

يعد القانون الإطار 99-12، إحدى ركائز السياسة البيئية بالمغرب، لكن الانطلاق منه لتبرير الوعود البيئية من قبل الأحزاب كان محتشما، إذ تَمَّتْ الإشارة إليه ضمن برامج بعض الأحزاب اليسارية، ونخص بالذكر تحالف فدرالية اليسار والاتحاد الاشتراكي.. أما الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تبناها المغرب منذ 2016 وإلى غاية 2030، والتي تعد خارطة طريق يجب الالتزام بها، من طرف كل المتدخلين في تدبير الشأن العام، فالوعي بأهميتها جد محدود من طرف السياسيين المغاربة، وهذا ما لمسناه عند تفحص برامج الأحزاب. ويبقى برنامج حزب التقدم والاشتراكية من البرامج القليلة التي تضمنت إشارات لذلك.

عموما، نرى أن هناك تقصيرًا في إدراج البعد البيئي في برامج الأحزاب وعند إعدادها، سواء وطنيا أو على المستوى المحلي، هذا التقصير لمسته ساكنة بعض الأوساط الحضرية التي قمنا بدراستها، لكونها مقياس مدى نجاعة أي برنامج تنموي كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا. وأكدت 64,81% منها أن الجانب البيئي غائب تماما في البرامج الانتخابية، و23,15% ذكروا أن توظيف ذلك يتم بشكل ضعيف لا يرقى لمستوى تطلعاتهم، في المقابل رأى 12,04%فقط أن الأحزاب السياسية تُقحم القضايا البيئية في برامجها بشكل مشرف[1].

إن برامج الأحزاب السياسية وما تحمله من مشاريع أفكار وتصورات استراتيجية حول مختلف القضايا، تعطينا فكرة مسبقة وأولية، عن حضور البعد البيئي عند إعداد البرنامج الحكومي، من طرف الأحزاب الحاصلة على الأغلبية في الانتخابات، وتُبرز لنا مدى جدية هذه المؤسسات في تقديم مقترحات وآراء حول بعض الأوراش الوطنية الكبرى كالنموذج التنموي الجديد، الذي جاء من أجل تشخيص الوضعية الراهنة للتنمية بالمملكة، ورسم معالم نموذج تنموي جديد، قصد الدفع ببلادنا للتوجه بكل ثقة نحو المستقبل.

1. نتائج العمل الميداني، سنة 2023.

3- أفكار الأحزاب لا تقف في برامجها السياسية بل تتعداها إلى مشاريع وبرامج أشمل

3-1- بُعْد بيئي شبه غائب ضمن تصورات الأحزاب للنموذج التنموي الجديد

نظمت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، جلسات استماع لاستشارة الأحزاب السياسية والفاعلين الاقتصاديين والنقابات ومختلف مكونات المجتمع المدني والإدارة العمومية والجامعات والهيئات الدولية المختصة، لِتَلَقِّي مساهماتهم ومقترحاتهم، وبلغت أكثر من 200 لقاء بين جلسات استماع وورشات، كما «اعتمدت اللجنة منهجية عمل مبتكرة وغير مسبوقة لرسم معالم نموذج تنموي جديد. وترتكز هذه المنهجية على الإنصات والمشاورة الوطنية الموسعة...، وقد حرص أعضاء اللجنة أينما حلوا على الإصغاء وعلى توثيق الآراء والملاحظات في البوادي النائية كما في قلب الحواضر، في المناطق الصحراوية كما في المناطق الساحلية»[1].

جاء النموذج التنموي الجديد بمجموعة من التوجهات البيئية أهمها:

- التركيز على الاستدامة كأساس لخيارات التنمية؛
- تعزيز حكامة الموارد الطبيعية؛
- حماية التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية بالمغرب؛
- معالجة ندرة الماء وحمايتها على المدى البعيد؛
- الاهتمام بالاقتصادين الأزرق والاخضر.

افْتَتَحَتْ اللجنة سلسلة جلسات الإنصات بعقد لقاءات مع الأحزاب السياسية، وقد نُظمت هذه الجلسات خلال الفترة الممتدة ما بين يناير وفبراير من2020. وفي شتنبر 2021، تم استئناف جلسات الإنصات إلى الأحزاب التي أبدت رغبتها في إغناء مساهماتها بخصوص النموذج التنموي. كانت هذه الجلسات مفتوحة أمام كل التشكيلات السياسية، وأسفرت عن عقد 24 جلسة بمقر اللجنة بحضور ممثلين عن الأحزاب المعنية وأعضاء من اللجنة.

أجمعت الأحزاب السياسية المشاركة، على ضرورة إعادة النظر في النموذج التنموي، إلا أن آراءها تباينت بخصوص المقاربة المقترحة في هذا الصدد. فإذا كانت مقترحاتها تتماشى مع مرجعياتها الإيديولوجية، فإنها التقت حول ثلاث أولويات: ضرورة اعتماد حكامة أفضل على جميع المستويات، الحاجة إلى مواكبة المجهود الوطني في مجال تشييد البنيات التحتية والدفع بعجلة التنمية البشرية، والعمل على تسريع ورش الجهوية. كما أوصت «الأحزاب السياسية ببذل مجهودات خاصة وهادفة اتجاه العالم القروي، بغرض تصحيح أوجه التفاوتات المجالية بين

1. اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، 2021، النموذج التنموي الجديد، المملكة المغربية، التقرير العام، ص13.

الجهات وإدماج ساكنة المناطق القروية ومواجهة آثار التغيرات المناخية التي تنعكس بشكل كبير على المناطق الأكثر هشاشة»[1].

ولقد شارك خمسة وعشرون حزبًا في المشاورات التي أُعدت حول النموذج التنموي الجديد، أفرزت اقتراح تصورات جديدة شملت خمسة عشر مجالا. لكن ما يلاحظ هو الحضور الباهت للبعد البيئي ضمنها، ولبعض الأحزاب كحزب البيئة والتنمية الذي يفترض منه الدفاع عن قضايا البيئة والتنمية.

بعد البحث والقراءة في تصورات الأحزاب السياسية حول النموذج التنموي الجديد، اتضح أن أغلب الأحزاب لم تعط لقضايا البيئة اهتماما ضمن أولوياتها. لذا اخترنا ثلاثة أحزاب كأمثلة معبرة عن رأي الأحزاب المغربية في هذا الورش الوطني، مع التركيز على الجانب البيئي.

• تدبير مستديم للموارد، من مقترحات حزب الاستقلال:

أكد حزب الاستقلال في مقترحاته البيئية، على ضرورة اعتماد هندسة تنموية جديدة للمجال الترابي في إطار الجهوية المتقدمة، بما يجعل من العمق الترابي مُكَونًا هيكليا في النموذج الجديد، وما ستنبثق عنه من استراتيجيات وسياسات عمومية وبرامج تنموية، وذلك بالارتكاز على أربعة مجالات كبرى:

- الشريط الحدودي؛
- المناطق الجبلية؛
- المجال الصحراوي- الأطلسي (الأقاليم الجنوبية)؛
- الشريط الساحلي حيث تتمركز غالبية الثروة الوطنية حاليا.

لقد أَلَحَّ الحزب على ضرورة تدبير الموارد الطبيعية خصوصا الماء والطاقة، من خلال الانتقال من الاستهلاك المفرط، إلى الاستهلاك العقلاني لهذه الموارد والعمل على تثمينها، وذلك من أجل تحقيق « التنمية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وبين الأجيال الحالية والقادمة، مما يستلزم وضع رؤية مندمجة طويلة المدى لاستثمار هذه الموارد النادرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع إقرار شروط إلزامية لضمان الاستدامة. ومن الملح أن يأخذ هذا الانتقال في الاعتبار تداعيات الجفاف البنيوي والتغيرات المناخية والبيئية، فضلا عن تزايد الطلب على الموارد المائية والطاقية بسبب النمو الديمغرافي وتكريس الحقوق الاجتماعية وجودة الحياة وحاجيات التطور الاقتصادي، لا سيما أن بلادنا تستورد أكثر من 90% من حاجاتها الطاقية، كما أنه من

1. اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، استعراض نتائج وخلاصات جلسات الإنصات والمساهمات حسب فئات الفاعلين، الأحزاب السياسية-ملخص، ص 8.

المتوقع أن يتحول الإجهاد المائي المسجل حاليا إلى خصاص مائي في السنوات القادمة. أما بالنسبة للموارد المالية، فإن تفاقم المديونية من شأنه تقليص هوامش التدخل لضمان التوازنات الماكرو-اقتصادية في تلازمها مع التوازنات الاجتماعية»[1].

ومن أجل تدبير مستديم للموارد، يقترح حزب الاستقلال ما يلي:

«- [الاهتمام بأبعاد] التغيرات المناخية في وضع النموذج التنموي الجديد وآثارها المحتملة على الإنسان والاقتصاد الوطني؛

-ضرورة إدماج الأبعاد المرتبطة بتدبير الندرة، والتثمين الأمثل للموارد، وضمان الاستدامة، عند صياغة السياسات والبرامج العمومية؛

-إعطاء أولوية قصوى لسياسة الماء ضمن سلم الأولويات الوطنية لتدارك التأخر الحاصل واسترجاع السبق الذي كان يتميز به المغرب في هذا القطاع الحيوي، بمواصلة سياسة السدود للرفع من المخزون الوطني من الماء، والتركيز على الاقتصاد في استعماله، ومعالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر، وتطوير البعد التضامني بين الجهات في هذا المجال الحيوي، وإعداد الآليات الاستباقية والتدبيرية للأزمات المحتملة؛

- إدراج التنمية المستديمة في المخططات التنموية الجهوية وتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق؛

- وضع منظومة تربوية بيئية لتوعية المواطن والفاعلين الاقتصاديين، ونشر ثقافة بيئية كفيلة بترسيخ السلوك البيئي المسؤول وذلك بانخراط وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمساجد والمجتمع المدني»[2].

• استحضار البعد الإيكولوجي في الإنتاج الاقتصادي من آراء حزب التقدم والاشتراكية:

يَعِدُّ حزب التقدم والاشتراكية أن استحضار البعد البيئي، مسألة ضرورية من أجل تبني نموذج تنموي جديد، وذلك من خلال اعتماد الطاقات المتجددة كآلية لذلك، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. كل ذلك من أجل حماية حقوق الأجيال القادمة. لذا فالحزب يعتقد» أنه يتعين، بشكلٍ أَوْلَوِي، استحضارُ البُعْد الإيكولوجي في الإنتاج الاقتصادي، والاعتماد أكثر فأكثر على الفرص التي يتيحها كل من الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأزرق، مع الاستمرار بشكل إرادي في الاعتماد على الطاقات المتجددة والحفاظ على ثروات بلادنا وصيانة حقوق ومستقبل الأجيال القادمة، خصوصا ما يتعلق بمواردنا المائية وثرواتنا البحرية وغطائنا النباتي، أحراشا وغابات»[3] .

1. حزب الاستقلال، 2019، المشروع التعادلي المتجدد لحزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد، ص 13-14.
2. حزب الاستقلال، 2019، المشروع التعادلي المتجدد لحزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد، ص 26.
3. حزب التقدم الاشتراكية، 2019، مذكرة الحزب حول النموذج التنموي الجديد، ص 14.

• الاقتصاد الأزرق من أبرز الاستراتيجيات التنموية حسب حزب العدالة والتنمية:

استحضر حزب العدالة والتنمية البعد البيئي في تصوراته حول النموذج التنموي الجديد، من خلال محورين أساسين:

- **المحور الأور:** أكد من خلاله على ضرورة تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وتطوير الاقتصاد الأزرق من خلال» تثبيت الإصلاحات التي انتهجتها بلادنا على المستوى المؤسساتي والتنظيمي والمالي والبشري، وكذا اعتماد سياسات تحفيزية تتعلق بإدماج البعد البيئي في مختلف الاستثمارات، وتشجيع تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتوفير وحسن تدبير المياه، والتدبير المستدام للنفايات الصلبة والسائلة، وتربية الأحياء المائية والسياحة الإيكولوجية، في إطار استراتيجية شاملة لتطوير مسالك الاقتصاد الأخضر. ومن أجل النهوض بالاستثمارات الخضراء وتشجيع المقاولات على إطلاق مشاريع ذات طابع مستديم في إطار مخطط الاستثمار الأخضر، يجب تفعيل صندوق الاستثمار الأخضر، والعمل على تعبئة الفاعلين، وبناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص»[1].

- ونظرًا لما للتنمية المستديمة للساحل المغربي من أهمية استراتيجية، تقتضي تطوير الاقتصاد الأزرق كمفهوم تنموي جديد، يقوم على رصد واستغلال وتثمين الإمكانات التي تتيحها المنظومات البيئية البحرية والمائية. فإن الحزب يقترح «اعتماد استراتيجية وطنية في هذا المجال، وبلورة رؤية ترتكز على القطاعات الاقتصادية التقليدية، كالصيد والسياحة والأنشطة المينائية، مع العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانيات نمو عالية، والتي تستدعي الاستثمار في البحث والابتكار لتثمين الخدمات البحرية، لا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحيوية البحرية والطاقات المتجددة، فضلا عن أنشطة تحلية المياه، وأنشطة التنقيب واستكشاف الموارد المعدنية والأحفورية. وأخيرا نقترح مواكبة هذه الاستراتيجية من خلال فتح المزيد من مسالك التكوين المتخصصة في المجالات البحرية، بما يوفر موارد بشرية تتمتع بالتأهيل والكفاءة اللازمة لجعل هذا الاقتصاد ركيزة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد»[2].

- **المحور الثاني:** دعا فيه إلى ضرورة دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق، وفي هذا الصدد يقترح «مراجعة جذرية لسياسة معالجة أوضاع السكن غير اللائق، بالتركيز على تلك التي تشكل تهديدا للساكنة، من قبيل السكن المهدد بالانهيار، واعتماد مقاربات

1. حزب العدالة والتنمية، الأمانة العامة، 2019، مذكرة حزب العدالة والتنمية من أجل نموذج تنموي أصيل ومنصف ومستدام، الرباط، ص 39.
2. حزب العدالة والتنمية، الأمانة العامة، 2019، مذكرة حزب العدالة والتنمية من أجل نموذج تنموي أصيل ومنصف ومستدام، الرباط، ص 39.

مندمجة تستحضر مساهمة الساكنة والجماعات الترابية إضافة إلى الدولة. كما نقترح مراجعة سياسة دعم السكن عبر اعتماد منظومة تركز على المستفيدين عوض المنتجين لعروض السكن، وتوجيهها لمختلف الفئات الاجتماعية والمتوسطة بمنظومة متكاملة من أدوات الدعم، مع تيسير الولوج للتمويل»[1].

إن مسؤولية الأحزاب السياسية المغربية في تبني القضايا البيئية، لا يجب أن تقتصر فقط على برامجها السياسية وتصوراتها التنموية، بل يجب أن تكون حاضرة أيضا عند تسلم السلطة، من خلال إعداد برامج حكومية تعطي للبيئة نصيبا معقولا من إجراءات التدبير.

2-3- البرنامج الحكومي أرضية لتنزيل مضامين البرامج الانتخابية الحزبية

يعد البرنامج الحكومي ذلك التعاقد بين الحكومة والشعب من خلال تمثيليته في البرلمان، كما أنه استراتيجية سياسية تتعهد الحكومة من خلالها على تلبية حاجات المواطنين، وكذا الوفاء بالوعود التي على أساسها حازت على ثقة الناخبين. كما أنه بمثابة وثيقة سياسية تعتمدها الحكومة الجديدة، كرؤية لما تريد تحقيقه خلال فترة توليها الحكم.

ويُؤَطِّرُ الدستور المغربي توجهات البرنامج الانتخابي من خلال الفصل 88، الذي نص على ضرورة تضمنه الخطوط العريضة للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف المجالات، ومنها الشأن البيئي. وجاء فيه: « بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسة الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية»[2].

2-3-1- البرنامج الحكومي 2016-2021 : حضور متميز للقضايا البيئية، لكن دون تدابير دقيقة

وُضِعَ هذا البرنامج من طرف تحالف حكومي مشكل من خمسة أحزاب[3]، وتعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة 2030، قاعدة أساسية للانطلاق نحو تدبير الشأن البيئي بالمغرب، وهذا ما لم نجده في معظم برامج الأحزاب السياسية ومنها الأحزاب المشكلة للأغلبية آنذاك. وترى

1. حزب العدالة والتنمية، الأمانة العامة، 2019، مذكرة حزب العدالة والتنمية من أجل نموذج تنموي أصيل ومنصف ومستدام، الرباط، ص 44.
2. المملكة المغربية، وزارة العدل، دستور المملكة المغربية 2011، مرجع مذكور، ص 52.
3. تتمثل في أحزاب: العدالة والتنمية، التقدم والاشتراكية، الحركة الشعبية، الاتحاد الاشتراكي، التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري.

الحكومة أن ذلك جاء تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، القاضية بتكريس الانخراط الإرادي للمغرب في الجهود العالمية الرامية لبلوغ أهداف التنمية المستديمة، وحرصا على تنزيل اتفاقية الأمم المتحدة -الإطار حول التغيرات المناخية، وتنزيلا لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بمراكش «كوب 11 «. لتضع برنامجا حكوميا 2016-2021، تضمن إجراءات وتدابير بيئية مهمة، لكنها غير دقيقة، بحيث أخذت الوعود طابعا عاما، وهذا ما يجعل مسألة المحاسبة ناقصة خلال تقديم الحصيلة عند نهاية الولاية. وتمثلت الوعود البيئية من خلال أربعة محاور أساسية:

• **محور التهيئة وإعداد التراب، من خلال:**

«- تبني نموذج متجدد للسياسة الوطنية لإعداد التراب عبر اعتماد قانون يعنى بإعداد التراب، ووضع مرجعياته الوطنية والجهوية، وكذا وضع مخطط وطني للشبكة الحضرية، وإحداث مرصد وطني للتتبع والتقييم.

- وضع سياسة حضرية وطنية شاملة من خلال المصادقة على 211 وثيقة تعميرية، وإعداد 31 خريطة للمناطق القابلة للتعمير ووضع استراتيجية وطنية خاصة بالمدن العتيقة والقصبات، وأخرى تعنى بالمشاهد الطبيعية؛

-مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستديم [للأفضية] الحضرية، من خلال العمل على تقليص مظاهر العجز في المناطق التي تعرف ضغطا، وإبراز أدوارها التنموية في إطار تعاقدي مع المنظومات المحلية، يضمن التقائية التدخلات والبرامج كل حسب اختصاصاته؛

- الارتقاء بدور الوكالات الحضرية من خلال إعادة تموقع الوكالات على المستوى الجهوي وتمكينها من وضع تصور مندمج للتخطيط الترابي بمختلف مستوياته ودعم سياسة القرب؛

- تأطير التعمير والبناء بالعالم القروي، عن طريق وضع برنامج خاص للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسية المجانية بالعالم القروي، وبلورة مشاريع مندمجة تهم المراكز الصاعدة، مع احترام تام للبيئة الطبيعية والخصوصيات المعمارية لكل منطقة»[1].

• **محور الموارد الطبيعية، عبر مجموعة من الاقتراحات أهمها:**

«- إطلاق مقاربة جديدة للمحافظة على النظم الغابية وتأهيلها وضمان استدامتها في علاقتها بالتنمية القروية، واستهداف تخليف وتشجير 51 ألف هكتار في السنة، ومحاربة زحف الرمال على مساحة 4111 هكتارًا؛

1. المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016-2021، ص 24-25.

- تثمين الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والغابات والمعادن والثروة السمكية؛

- تعزيز المحافظة على الموارد البحرية وتطوير الصيد البحري، وخاصة التقليدي وقطاع تربية الأحياء المائية وتشجيع تنافسية القطاع»[1].

• **محور تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة والتأهيل البيئي**، حيث وعدت الحكومة القيام بمجموعة من التدابير، أبرزها:

«- تفعيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستديمة؛

- إعداد وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتعزيز الإطار المؤسساتي المتعلق بالتنمية المستديمة؛

- دعم وتفعيل الصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستديمة؛

- بلورة مخططات تنموية جهوية وإقليمية تعتمد الاقتصاد الأخضر كمحور أساسي؛

- مواصلة برنامج تأهيل المطارح غير المراقبة؛

- تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية والرفع من نسبة الجمع إلى 5 في المائة؛

-تقديم الدعم المالي اللازم للجماعات لتطوير النقل الحضري الجماعي بالمدن بما يسهم في الحفاظ على البيئة؛

- تفعيل وتعزيز آليات الرصد والتتبع والمراقبة البيئية، خصوصا المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستديمة، ومواكبة المراصد الجهوية؛

- دعم الإمكانيات المالية المخصصة لمحاربة التلوث الصناعي، خاصة منها المعبأة في إطار صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآلية التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي المائي؛

- إعداد وتفعيل برنامج وطني لمكافحة التلوث الهوائي؛

- تدعيم السياسة الوطنية في مجال تغير المناخ»[2].

• **محور تنمية العرض المائي**، عبر تسطير مجموعة من الأهداف من أجل تنمية العرض المائي، ومواصلة تعزيز البنية التحتية والمنشآت المائية، من خلال:

1. البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016-2021، مرجع مذكور، ص 40.
2. البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016-2021، مرجع مذكور، ص 86.

«- مواصلة إنجاز السدود الكبرى، بإنجاز 25 سدا مبرمجا بمعدل 3 سدود في السنة؛

- إنجاز عشرة سدود صغرى سنويا للمساهمة في تلبية الحاجات إلى الماء الشروب بالعالم القروي والري وتغذية الفرشات المائية؛

- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع تحويل المياه من أحواض الشمال إلى الوسط، مع السعي إلى إيجاد آليات ومصادر التمويل؛

-تنويع مصادر التزويد بالماء وتشجيع مصادر المياه غير التقليدية»[1].

• **محور خاص بمجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية**، وذلك عبر إجراءات من بينها:

«- تنزيل وتسريع مخططات الطاقات المتجددة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وذلك من أجل رفع حصة الطاقات المتجددة من 41 % إلى 51 %؛

- إتمام بلورة الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، وتفعيل الشطر الأول من هذه الاستراتيجية ؛

- إحداث آليات لتشجيع استخدام الطاقات المتجددة من طرف المواطنين والمقاولات، وتحفيز الاستثمارات في الطاقات البديلة والنجاعة الطاقية؛

- تعبئة الأوعية العقارية الضرورية لإنجاز مختلف المشاريع الطاقية الاستراتيجية»[2].

2-2-3-البرنامج الحكومي 2021-2026 : حضور باهت للإجراءات البيئية

تَمَّ إعداد هذا البرنامج من طرف ثلاثة أحزاب (التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال) تحالفت لقيادة الحكومة. وانطلقت لإعداده من النموذج التنموي الجديد، حيث أكدت على ضرورة تفعيل مضامينه كآلية لتنزيل مختلف البرامج والمشاريع التنموية على جميع الأصعدة. ويعد هذا البرنامج الحكومي بمثابة تعاقد بين الأحزاب الثلاثة الحاكمة والمواطنين إلى غاية سنة 2026. لكن، عند تصفحه يتضح أن الحضور البيئي كان ضعيفا مقارنة بالبرنامج الحكومي السابق. حيث التزمت الحكومة فقط في النقطة الخامسة من المحور الثالث، بضرورة التدبير العادل والمسؤول للموارد المائية، والتسريع بالانتقال البيئي من خلال» إعادة هيكلة منظومة الحكامة المائية، من أجل تعزيز النجاعة والانسجام في أفق توفير وتوزيع عادل للموارد المائية بين الجهات وداخل كل جهة، من خلال الوقوف على التنزيل المحكم لبرامج بناء السدود

1. البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016-2021، مرجع مذكور،
2. البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016-2021، مرجع مذكور، ص 50-51-52.

وتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة ومياه الأمطار ثم تحسين مردودية قنوات توزيع مياه السقي والشرب.

وستعمل الحكومة على تسريع تنزيل وتحيين مضامين برامج الانتقال الطاقي أخذا [بالاهتمام بكل] كل مكوناتها لا سيما المتعلقة بالطاقات المتجددة والمخطط الغازي والهيدروجين الأخضر. علاوة على بلورة عقود برامج جهوية، بهدف النهوض بالاقتصاد الأخضر والمحافظة على البيئة والتنوع الإيكولوجي، وعلى تعميم ودعم التدبير المسؤول للنفايات مع تثمينها في الوسطين الحضري والقروي»[1].

لم يحظ الجانب البيئي باهتمام من طرف البرنامج الحكومي 2021-2026، باستثناء إشارات بسيطة لبعض الإجراءات شملت الموارد المائية والطاقية. هذا التجاهل لقضايا البيئة لمسناه أيضا في البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية الحالية، خصوصا حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يترأس الحكومة، إذ سجلنا شبه غياب للبعد البيئي في برامجه الانتخابية، بل عدمه في تصوراته للنموذج التنموي الجديد.

إن ضعف إدراج البعد البيئي في برامج ومخططات المؤسسات السياسية، لا يرتبط بالمغرب فقط، بل هي ظاهرة تنتشر في العديد من الدول، وفي هذا الإطار بينت دراسة شملت مجموعة من الأحزاب ب 20 دولة أوربية، أن 15% منهم لم يخصصوا أي جانب للحديث عن المواضيع المتعلقة بالبيئة في برامجهم السياسية. كما يرى البعض أنه حتى وإن وضعت هذه المؤسسات برامج بيئية ما، فإن تطبيقها تقف أمامها عدة إكراهات، خصوصا على المستوى المحلي؛أبرزها تراكم مشاكل بيئية مركبة ومعقدة، يصعب معالجتها في ظل ولاية سياسية محدودة من حيث الزمن، ووجود تعارض بين تلك البرامج والمخططات والاستراتيجيات المركزية ذات الطابع الإلزامي[2]. هذا بالإضافة إلى عدم انفتاح الفاعل السياسي على مجموعة من الشركاء والتنسيق معهم، وعلى رأسهم خبراء البيئة، الذين غالبا ما يُعَبرون عن قلقهم من التدبير الأحادي لمشاكل البيئة، بحيث نادرا ما يتم استشارتهم في عمليات التشخيص، وإيجاد الحلول العملية لهذا النوع من المشاكل، بحكم تخصصهم وطبيعة عملهم وأبحاثهم[3].

---

1. المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي 2021-2026،، ص 76-77.
2. Luke Fowler and Geoffrey Rabinowitz, 2020, Balancing Multi-Level Politics in Local Environmental Policy Choices, Public Works Management & Policy, Volume 25, Issue 1, p. 75.
3. Leon M. Hermans, 2008, Exploring the Promise of Actor Analysis for Environmental Policy Analysis: Lessons from Four Cases in Water Resources Management, Ecology and Society, June 2008 DOI: 10.5751/ES-02316-130121.

خاتمة

تأسست الأحزاب المغربية من أجل تحقيق أهداف وغايات، فإلى جانب البعد النضالي المتمثل في مقاومة الاستعمار الفرنسي والإسباني، عملت منذ الاستقلال على الانخراط في سياق وطني يقوم على بناء دولة حديثة قوامها الديموقراطية، من خلال السعي وراء السلطة، وقدمت لتحقيق ذلك العديد من المبررات أهمها مسألة الواجب في تدبير شؤون المواطنين وتأطيرهم. لكن، ورغم أن قضايا البيئة أصبحت من أولويات التدبير العمومي، إلا أن أحزابنا الوطنية لم تَعِ بأهمية الأمر، فبرامجها الانتخابية وتصوراتها التنموية لم تُعط أهمية كبيرة لمسألة الإكراهات البيئية. الأمر سجلناه أيضا حتى على مستوى البرامج الحكومية باعتبارها امتدادا للالتزامات الحزبية قبل تحمل المسؤولية.

إذا كانت الحركية التي ميزت المجتمعات الغربية في العقود الأخيرة، والمتمثلة في بروز أصوات من تنظيمات جمعوية وسياسية، نابعة من أصوات المواطنين، تنادي بضرورة إدماج البعد البيئي في تدبير الشأن العام، من أهم أسباب اليقظة البيئية التي عرفتها مجموعة من الأحزاب، إلا أن الأمر في المغرب لا يرتبط فقط بغياب حركات مواطنة حقيقة تدعو إلى تبني هذا النموذج فقط، وإنما يعود أيضا إلى غياب ديموقراطية تشاركية، تجعل من المواطنين مهما كان موقعهم ومستواهم التعليمي أن يشاركوا في تدبير أمورهم.

إن ما ينقص أحزابنا السياسية اليوم في المغرب، هو تغيير منهجية الاشتغال، بالانفتاح على جميع الأطراف المشاركة في التنمية، بدءا بالمواطن الذي يجب أن يُشرَك في عملية صياغة البرامج، وهذا لن يتأتى إلا بالتأطير الفعال والدائم، ووصولا إلى مؤسسات الدولة، من خلال الترافع لديها على قضايا المواطنين عامة والبيئية على وجه الخصوص، بتقديم حلول عملية ودقيقة لمختلف الإكراهات البيئية التي تعيق التنمية المستديمة. وكل ذلك لا يمكن أن يأخذ سكته الحقيقية دون اللجوء إلى خبراء البيئة.

المراجع:

- أزكاغ (رشيد)، 2023، البعد البيئي لدى الأحزاب السياسية بالأوساط الحضرية شمال شرق شبه الجزيرة الطنجية، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مرتيل، المغرب، 182ص.

- أشغال ندوة بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس،2012، الأحزاب السياسية في المغرب: متطلبات التطور وتكريس الاختيار الديموقراطي، الرباط، المغرب، 210ص.

- حزب الاتحاد الاشتراكي،2021، البرنامج الانتخابي الوطني.

- حزب الاستقلال، 2019، المشروع التعادلي المتجدد لحزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد.

- حزب الاستقلال، 2021، البرنامج الانتخابي الوطني.

- الحزب الاشتراكي الموحد، 2021، البرنامج الانتخابي الوطني.

- حزب الاصالة والمعاصرة،2021، البرنامج الانتخابي الوطني.

- حزب البيئة والتنمية، البرنامج الأساسي الوطني.

- حزب التجمع الوطني للأحرار،2021، البرنامج الانتخابي الوطني.

- حزب التقدم الاشتراكية، مذكرة الحزب حول النموذج التنموي الجديد.

- حزب التقدم والاشتراكية، 2021، البرنامج الانتخابي الوطني.

- حزب العدالة والتنمية، الأمانة العامة، 2019، مذكرة حزب العدالة والتنمية من أجل نموذج تنموي أصيل ومنصف ومستدام، الرباط.

- حزب النهضة والفضيلة، 2021، البرنامج الانتخابي الوطني.

- حزب اليسار الأخضر المغربي، القانون الأساسي الداخلي.

- حزب تحالف فيدرالية اليسار، 2021، البرنامج الانتخابي الوطني.

- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، استعراض نتائج وخلاصات جلسات الإنصات والمساهمات حسب فئات الفاعلين، الأحزاب السياسية-ملخص،9ص.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2022، إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في مجال معالجة النفايات المنزلية والمياه العادمة، المغرب،53ص.

- المملكة المغربية، 2021، النموذج التنموي الجديد، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، 152ص.

- المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي 2021-2026، 88ص.

- المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016-2021، 79ص.

- Alina Averchenkova, Oleksandra Plyska and Jens Wahlgren, 2022, Addressing the climate and environmental crises through better governance: The environmental democracy approach in development co-operation, Westminster Foundation for Democracy, Clive House, 70 Petty France, London, SW1H 9EX, 61p.

- Benjamin Michallet, Giuseppe Lucio Gaeta and François Facchini, 2015, Greening up or not? The determinants of political parties' environmental concern: an empirical analysis based on European data (1970-2008), Fondazione Eni Enrico Mattei (FEEM),25.2015, 37p, https://www.jstor.org/stable/resrep01143.

- Lahouari Bounoua, 2024, Urban Sustainability Development in Morocco, a Review Urban Sci. 2024, 8, 28. 20p, https://doi.org/10.3390/urbansci8020028.

- Leon M. Hermans, 2008, Exploring the Promise of Actor Analysis for Environmental Policy Analysis: Lessons from Four Cases in Water Resources Management, Ecology and Society, June 2008 DOI: 10.5751/ES-02316-130121, 17p. https://www.researchgate.net/publication/289425789.

- Leon M. Hermans, 2008, Exploring the Promise of Actor Analysis for Environmental Policy Analysis: Lessons from Four Cases in Water Resources Management, Ecology and Society, June 2008 DOI: 10.5751/ES-02316-130121, 17p. https://www.researchgate.net/publication/289425789.

- Luke Fowler and Geoffrey Rabinowitz, 2020, Balancing Multi-Level Politics in Local Environmental Policy Choices, Public Works Management & Policy, Volume 25, Issue 1, pp75-97. https://doi.org/10.1177/1087724X19834563.

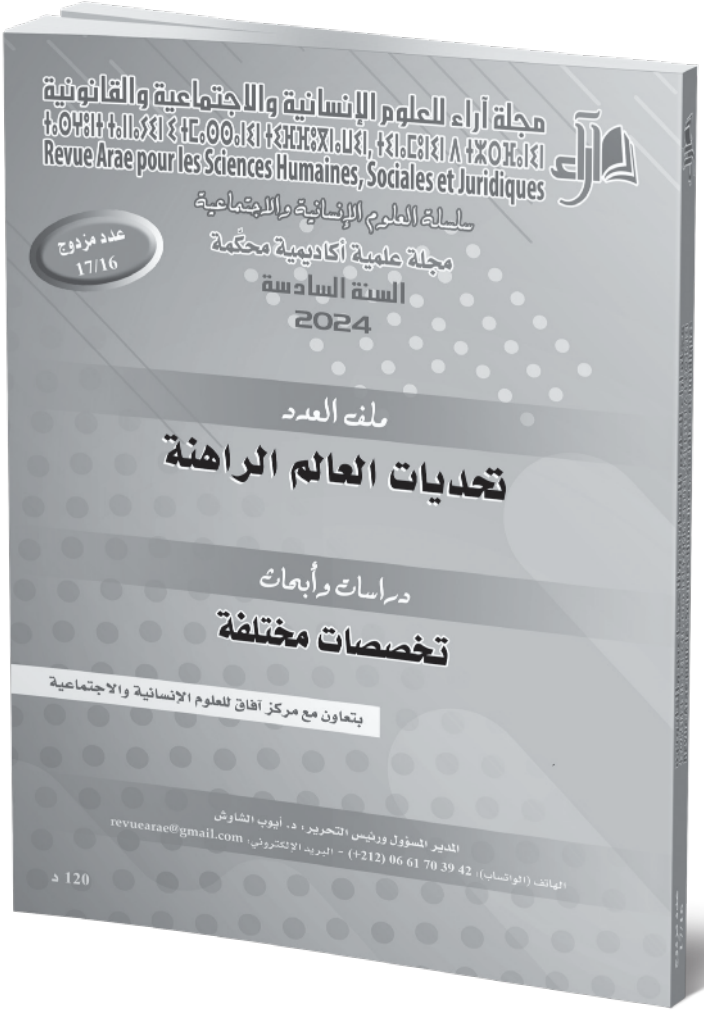
مجلة آراء للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية
Revue Arae pour les Sciences Humaines, Sociales et Juridiques
سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة علمية أكاديمية محكّمة
السنة السادسة
2024
عدد مزدوج
17/16
ملف العدد
تحديات العالم الراهنة
دراسات وأبحاث
تخصصات مختلفة
بتعاون مع مركز آفاق للعلوم الإنسانية والاجتماعية
المدير المسؤول ورئيس التحرير: د. أيوب الشاوش
الهاتف (الواتساب): 42 39 70 61 06 (212+) - البريد الإلكتروني: revuearae@gmail.com
120 د